

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

لا يفرق في البيع بين ذوي رحم محرم ألا بعد البلوغ .

قوله ولا يفرق في البيع بين ذوي رحم محرم ألا بعد البلوغ على روايتين .

إن كان قبل البلوغ : لم يجر قولاً واحداً وإن كان بعد البلوغ : ففيه روايتان وأطلقهما في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب في كتات البيع و المستوعب و الخلاصة و الكافي [ و المغني ] و التلخيص و البلغة و الشرح و الرعاية الصغرى و الحاويين و شرح ابن رزين و الزركشي .

إحداهما : لا يجوز ولا يصح وهو المذهب .

قال في المذهب و مسبوک الذهب في موضع : ولا يفرق بين كل ذي رحم محرم وأطلق وجزم به في المنور و ناظم المفردات وهو منها واختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدمه في المحرر و الفروع و الفائق [ وغيرهم قال في الفصول : هو المشهور عنه ] وهو ظاهر كلام الخرقى .  
والرواية الثانية : يجوز ويصح في التصحيح وجزم به في العمدة و الوجيز .  
قال الأزجى في المنتخب : وحرمة تفريق بين ذي الرحم قبل البلوغ قال الناظم : وهو أولى وقدمه في الرعاية الكبرى .

تنبيه : قوله بين ذوي رحم محرم .

هذا المذهب وعليه الأصحاب قال في المغني وتبعه في الشرح : قاله أصحابنا غير الخرقى وجزم به في الفروع و الرعايتين و الحاويين وغيرهم .

فيدخل في ذلك العمدة مع ابن أخيها [ والخالة مع ابن أختها ] .

وظاهر كلام الخرقى : اختصاص الأبوين والجددين بذلك ونصره في المغني و الشرح .

وقيل : يجوز ذلك في غير الأبوين .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : تحريم التفريق ولو رضوا به وهو صحيح ونص عليه الإمام أحمد